

من «أمواج» عبد الله إبراهيم إلى «احتجاج» علي سعدون



ومقالات في الشعر العراقي/ للناقد الاستاذ علي سعدون. الكتاب يقدم تفاصيل عميقة لمعطيات وتحولات الشعر في العراق.. ويقدم بانوراما نقدية لابرز الاسماء الشعرية، موضحاً إبعادها الشعرية ومسيرتها في اغناء المشهد الشعري العراقي الجديد. المؤلف رصد عشرات الاسماء الشعرية، راصداً لها، محلاً قاصداً من زوايا مختلفة.

كتابان مهمان جديداً، صدرا مؤخراً عن الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق. الاول "أمواج" سيرة ذاتية للناقد د. عبد الله ابراهيم تناول فيه المسيرة المعرفية العميقة التي خاضها في مسيرة حياته. وتعد "أمواج" من ابرز التجارب النقدية ثراء وقدرة على التواصل مع متغيرات الزمن.

الثاني/ "الاحتجاج والهويات والايديولوجيا" دراسات



التنوير.. وغياب مسؤوليات التأسيس

علي حسن الفوزان

قد يبدو سؤال التنوير مثيراً للجدل، وأحياناً للسخرية، فوسط عالم يفقد مركزياته وسردياته، يتحول هذا السؤال الى اشكالية تاريخية ومعرفية، وإلى موقفٍ مكشوفٍ على كثير من التناقضات، لاسيما في النظر الى علاقة هذا التنوير بـ "العقل النقائي" و"العقل السياسي" وبالفشل الذي تواجهه مؤسسات الدولة، وضعف بناءه الداخلية، المعنية بالعلم والمعرفة والتعليم والتربية والاقتصاد والصحة والبيئة، وعلى النحو الذي يتحول الفشل المؤسسي الى فشل في ادارة السياسات..

العودة الى حديث التنوير، لا تعني من جانب آخر العودة الى سؤال عمانوئيل كانط "ما الأنوار" ولا الى سؤال تودوروف "ما التنوير" بقدر ماتعني مقاربة أزمة الإنسان المعاصر، الإنسان المحاصر بالفشل والعجز، والعالق بكثير من حبال "الخرافة" التي فقد معها وعيه بالعقل والمستقبل والنقد، ومهوسمة "الدولة" وقوتها في ضبط النظام والقانون، وفي اثره برامج ومشاريع التنمية والأمن الثقافي..

الحاجة الى التنوير اصبحت قارة، ليس لمواجهة "التظلم" و"التجهيل" الاجتماعي والثقافي والسياسي فحسب، بل لمواجهة سلسلة من "التعثرات" اولها فشل المشاريع النهضوية والاصلاحية، وحتى الديمقراطية، وفشل نخبة السياسة، والفشل في تنظيم وتحديث البنى الادارية والخدماتية، فضلا عن الفشل في مواجهة احتكاك السلطة والثروة، وصولا الى الضعف في مواجهة الجهل بوصفه الظاهرة الأكثر عمومية، والأكثر ضغطا في شعوبتها، وفي اعراضها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي تعطيلها لفاعليات العقل والمنطق، وتقويض أية ممارسة نقدية، واجرائية للدفاع عن قيم العلم والحرفة، ولأهمية القبول بقيم العدل والسلم الأهلي والتعدد والتنوع.

لقد اسهم الجهل كونه الضد النوعي للتنوير، في تكريس اعراض عطالة التنمية، وفي فرض مركزيات عشوائية لخطاب الخرافة، والسحر و"الوعي الزائف"، فضلا عن دوره في تكريس سياسات "العزل الثقافي" على مستوى المدرسة والشارع والمؤسسة والجامعة، او على مستوى الوعي بالحقوق العامة والخاصة، إذ تلعب هذه السياسات دورا مُشوِّها في تقويض أية خيارات حقيقية للتقدم، ولتطوير قدرات الاجتماع، في تمثيل فاعليات القوة الاجتماعية والسياسية، وفي صياغة سمات "الكتلة التاريخية" و"الراسمال الرمزي" بوصفها مصادر مهمة في بناء المؤسسات الحاكمة، وفي صناعة المجال السيميائي الذي تُشرعن قوة العقل في سياق مواجهته استحقات بناء الدولة، والنظام الحقوقي والعرفي والتعليمي والاقتصادي، وعلى نحو يمنح مشروع التنوير أفقا للإنوجاد والقبول والتداول، ولتسويخ آليات عمله في الاجتماع الثقافي، وفي مواجهة مظاهر الكراهية والتكفير والعزل واقصاء الآخر، فضلا عن دوره في تعزيز عمل المؤسسات المدنية، مقابل مواجهة عمل الجماعات ومركزيات الاستبداد، والتي تسوغ خطابها العنفي، بوصفه خطبا شرعيا وصانينا وتاريخيا.

خطاب التنوير هو الخيار القار للتعبير عن وعي الحاجات، وعن مراجعة معطيات الواقع العراقي، وتاريخ صراعاته العنفيه والاجتماعية والطائفية والربع الذي تركته الذاكرة الانقلابية في صناعة مراكز الربع والاستبداد والجهل. من هنا ندرك خطورة الفكر التنويري، وراثته عمل المؤسسات والنخب في التعاطي مع اسئلته واستحقاقاته، بقدر العجز عن النظر الى غياب توصيف الدولة، وهويتها، وعطالة بناء التحتية، فإنَّ الغياب سيكون مدعاة لنشوء نظام جماعي-وإلى ايدولوجيا دوعمائية، تتكئ على أوهام عاقلة بمركزية التاريخ، وبغواية خطابها الابهامي، والذي يسوغ وجوده عبر سلطة تقوم بإحتكاره وتشبيته واستعماله، وإلى أدلجته عبر معايير تؤطر سياسات العنف والتحكم والإخضاع.

القصور في عقلنة التنوير، اسهم في ايجاد برايفغات مشوهة، وعبر اليات قُمَيْلة، او هيمنات ذات مزاج شعبي، فرضت نفسها عبر السلطة او عبر الجماعة، حيث يبدو وكأنه ممارسة متعسفة وسلبية، لا أثر لها في الواقع، ولا في العمل، فكُل مايشاع هو تدوير للمركزيات، وللحكايات، وعبر شعارات إيهامية وذات منحى إحيائي، او رمزي، يتغول فيها خطاب الجهل بالتاريخ، وبقيم التنوع والمشاركة، بعيدا عن أي استنهاض لقوة الفرد، وللعناية بدوافع قواه الاجتماعية والثقافية، وفي تجاوز عقده القديمة مع التاريخ والهوية، ومع جماعات الاستبداد والعنف والطائفية والعنصرية، والتي احتشد بها تاريخ "الدولة العراقية" عبر ظواهر العسكرية والانقلابات، وصعود المدِّ الشعبي والطائفي، والتي كرس وجود فاضح للمؤسسة المستبدّة، وللعقل المستبد في عصريته وفي شوفينيته، والذي أسهم طوال أكثر من نصف قرن في قطع الطريق على أي تعاط حقيقي ونقدي مع اسئلة "الحداثة" والتقدم، والمدينة.

كامل شياع.. اختار الزمان الخطأ في تحقيق الحلم!

جمال العتّابي

الاستذكار ليس سوى ماضٍ يُستعاد، لكنه لا يكون استعادةً للماضي أحيانا، بقدر ما هو استدعاءٌ لجرح لم يندمل. ثمانية عشر عاماً مرّت على اغتيال المثقف العراقي كامل شياع، الذي غاب برصاصٍ غادر في الثالث والعشرين من آب عام ٢٠٠٨، لكن غيابهُ لم يتحول إلى صفحة مطوية في كتاب الذاكرة. ما زال اسمه حاضراً، لا بوصفه ذكرى شخصية فحسب، وإنما بوصفه سؤالاً مفتوحاً عن مصير المثقف في بلد ظلّ الرصاص فيه، زمناً طويلاً، أعلى من صوت الكتاب.

ربما خفت الصدمة الأولى، وربما اعتدنا، للأسف، على أخبار الموت حتى صار بعضها يمرّ في الذاكرة مثل خيرٍ عابر. لكن أثر الجريمة بقي قائماً. فمقتل كامل شياع لم يكن فقداناً للإنسان وحسب، بل كان اعتداءً على معنى آخر: معنى أن يكون المثقف صاحب موقف، وأن تكون الثقافة مجالاً للحوار والاختلاف والحرية، لا ساحةً للوصاية والإخضاع.

كان كامل من اولئك الذين تقاسمهم المنافي بعد أن عجز الوطن من احتوائهم في حقبة مرّقت الديكتاتورية أوصال المجتمع، وانتهكت الحقوق والحريات، وبات المنفى وسيلة القادرين على النجاة، لكن العودة المحتملة بالأحلام إلى الوطن لم يتسن لها أن تؤسس لوجودها الجديد.

هل كان كامل شياع مستهدفاً لأنه مثقف؟

ربما لا تكمن الإجابة في تفكيره، ولا موقعه



سرد تفاصيل الجريمة بقدر ما نحتاج إلى تأمل ما تركته وراءها. فالقاتل لا يقتل الجسد وحده.

لكن المفارقة أن الرصاص يستطيع أن يسكت الإنسان، ولا يستطيع أن يسكت قناعاته، والمثقف الذي يتحول إلى أداة في يد جهة ما.

ليست المشكلة في أن يكون للمثقف موقف سياسي، المشكلة تبدأ حين تتنازل الثقافة عن استقلالها، ويصبح المثقف تابعاً لمشروع سياسي لا يرى في الثقافة سوى وظيفة أو واجهة. عندها تفقد

في وزارة الثقافة وحدها، وإنما في ما كان يمثله. فالمثقف الحقيقي، حين يرفض أن يتحول إلى تابع، يصبح مصدر قلق لكل سلطة تريد من الثقافة أن تكون صدى لها. الثقافة التي لا تسأل، ولا تعترض، ولا تكشف التناقضات، يمكن تدجينها بسهولة. أما الثقافة التي تحتفظ بمسافتها النقدية من السلطة، أيًا كانت السلطة، فإنها تظل عصية على الترويض.

نحن نعرف من قتل كامل، ونعرف لماذا كان موته مكسباً لمن يخاف من صوت الثقافة. وربما لا نحتاج اليوم إلى إعادة

العراق والثقافة

مسيرة الإبداع العراقي في الجمهورية الأولى

حضور العراق في الوعي الثقافي العالمي بوصفه مهدا للحضارات الإنسانية الأولى. كما شهدت تلك المرحلة اهتماما بالتراث الشعبي بوصفه مكونا أصيلا من الهوية الوطنية، فبدأت جهودا أكثر تنظيما لجمع الحكايات الشعبية والأمثال والأغاني والفنون الفلكلورية، وتوثيقها بوصفها جزءا من الذاكرة الجمعية للشعب العراقي، وهو توجه أسهم في حماية جانب مهم من التراث غير المادي. ومع أن عمر ثورة الرابع عشر من تموز كان قصيرا، فإن أثرها الثقافي تجاوز سنواتها الفعلية. فقد أرست تقاليد جديدة في دعم الثقافة الوطنية، ورسخت قناعة بأن الإبداع والفن والمعرفة عناصر أساسية في مشروع بناء الدولة الحديثة. كما أسهمت في تعزيز الوعي بقيمة الإرث الحضاري العراقي، بوصفه ثروة وطنية وإنسانية ينبغي صيانتها للأجيال المقبلة.

إن تقييم تلك التجربة ينبغي أن يتم بمنهج تاريخي متوازن، يميز بين الجدل السياسي الذي أحاط بها، وبين المنجزات الثقافية والحضارية التي تركت بصمتها في تاريخ العراق الحديث. فالثقافة، بخلاف السياسة، تمتلك قدرة أطول على البقاء، وما أنجز في ميادين الأدب والفنون والآثار خلال تلك السنوات ظل جزءا من الرصيد الحضاري الذي يعتز به العراقيون حتى اليوم، وشاهد على مرحلة أمنت بأن نهضة الأمم تبدأ ببناء

الفن التشكيلي، واصل الرواد العراقيون تأسيس مدرسة تميزت فيها الحداثة بجذور الحضارات اليرافينية، فبرزت أعمال تستلهم سומר وبابل وأشور بروج معاصرة، وأسهمت الجمعيات الفنية والمعارض في تقديم الفن العراقي إلى المحافل العربية والدولية. وفي المسرح، اتسعت دائرة الإنتاج والعروض، وظهرت نصوص تعالج قضايا المجتمع بلغة فنية رفيعة، بينما شهدت الموسيقى والغناء العراقيين رعاية أكبر للمواهب والمؤسسات الفنية، مما أسهم في ترسيخ الهوية الموسيقية العراقية.

ولعل من أبرز الإنجازات الحضارية لتلك المرحلة ما يتعلق بالعناية بالتراث والآثار. فقد تنامي الوعي الرسمي بأن العراق ليس مجرد دولة حديثة، بل وريث لأقدم الحضارات الإنسانية. ومن هذا المنطلق، حظيت أعمال التنقيب الأثري بدعم ملحوظ، وتوسعت البعثات الأثرية العراقية والأجنبية في الكشف عن مواقع حضارية جديدة، كما جرى الاهتمام بتطوير المتحف العراقي وتعزيز مقتنياته، والعمل على حفظ اللقى الأثرية وصيانتها وفق الأساليب العلمية المتاحة آنذاك.

ولم يقتصر الاهتمام على التنقيب، بل امتد إلى حماية المواقع الأثرية من التجاوز والإهمال، وتشجيع الدراسات التاريخية والآثارية، وإبراز الإرث الحضاري العراقي في المعارض والمشورات، بما عزز

أبرز وجوها التي تستحق التأمل؛ فقد أدركت القيادة الجديدة أن بناء الإنسان لا تقل أهمية عن بناء المؤسسات، وأن الثقافة ليست ترفا، بل ركيزة من ركائز النهضة الوطنية.

شهدت السنوات التي أعقبت الثورة حراكا ثقافيا غير مسبوق، اتسم باتساع هامش حرية التعبير، وازدياد الاهتمام بالمثقف بوصفه شريكا في صناعة الوعي. فالتعشت الصحافة الثقافية، وتوسعت حركة النشر، وظهرت مجلات ومنابر فكرية أتاحت للأدباء والباحثين والفنانين التعبير عن رؤاهم، كما شهدت الجامعات والمؤسسات العلمية نمو ملحوظ انعكس على حركة التأليف والترجمة والبحث الأكاديمي.

وفي الأدب، برزت أسماء عراقية كبيرة استطاعت أن تجد فضاءً أرحب للإبداع، فازدهر الشعر الحديث، وتقدمت حركة القصة والرواية، وتنوعت الاتجاهات النقدية والفكرية. ولم يعد الأدب معزولا عن هموم المجتمع، بل أصبح مرآة للحولات الاجتماعية والسياسية، ومنبرا للحلم يجمع أكثر عدالة وتقدم. كما شهدت المؤسسات الثقافية نشاطا لافتا في إقامة الندوات والملتقيات وتشجيع المواهب الشابة، مما أسهم في ترسيخ مكانة العراق بوصفه أحد أهم المراكز الثقافية في العالم العربي.

أما الحركة الفنية، فقد دخلت مرحلة جديدة من النضج والانتشار. ففي

عصام الياسري

منذ قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، اعداد المؤرخون ووسائل الاعلام أن يستعرضوا آثارها السياسية والاقتصادية، وربما توقفوا عند بعض تحولاتها الاجتماعية. غير أن جانباً لا يقل أهمية، بل لعله الأكثر رسوخا في صناعة المستقبل، ظل خارج دائرة الاهتمام، وهو المشروع الثقافي والفني الذي تبنته الثورة بوصفه ركيزة لبناء العقل، وصيانة الذاكرة الوطنية، وترسيخ قيم النهضة والتنوير. فإذا تجاوزنا السجلات السياسية، واحتكمنا إلى الوقائع والمنجزات الموثقة، وجدنا أن ثورة ١٤ تموز أولت الثقافة والفنون عناية استثنائية لم يعرفها العراق من قبل، وجعلت من البعد الحضاري جزءا أصيلا من مشروع الدولة الحديثة. عبر مبادرات ومؤسسات وإنجازات تركت أثرا عميقا في الحياة الفكرية والإبداعية، وما زالت شواهدا حاضرة في الذاكرة الوطنية حتى اليوم.

لم يكن الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ مجرد حدث سياسي أنهى النظام الملكي، وأعلن قيام الجمهورية، بل كان لحظة مفصلية حملت معها مشروعا واسعا لإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة. وبينما انصرفت الدراسات إلى الجوانب السياسية والاقتصادية للفورة، بقي جانبها الثقافي والحضاري واحدا من